



ونرى من خلال تراجع أصحاب الشرطة في عصر الحكم المستنصر والحاجب المنصور، أن صاحب الشرطة قام بأكثر من عمل إداري ودبلوماسي وعمراني وعسكري إلى جانب عمله الرئيس⁽¹³³⁾، وذكرت بعض المصادر التاريخية⁽¹³⁴⁾، بتلقب ابن حيان المؤرخ بصاحب الشرطة، ويبدو أن هذا اللقب كان لقباً فخرياً أو تشريفاً ليس إلا⁽¹³⁵⁾.

وفي عهد الفتنة 399 - 422هـ، تعرض صاحب الشرطة للعزل والقتل نظراً لتعاقب الخلفاء في هذه الفترة، والذي كان كل خليفة جديد يعمل على تعيين صاحب شرطة من رجاله وعزل السابق وربما يقتله، حيث صلب الخليفة محمد بن هشام حاكم المدينة عبد الله بن عمر عندما سيطر على قرطبة عام 399هـ⁽¹³⁶⁾. وفي أيام الخليفة محمد المهدي تولى الفقيه أحمد بن عبد الرحمن بن غالب بن حزم الحكم بالجانب الغربي من قرطبة⁽¹³⁷⁾. ولعل هذه الرواية تدل على أن خلفاء الفتنة ربما قسموا قرطبة إلى مناطق وعينوا على كل منطقة منها صاحب شرطة، أو أن كثرة الحوادث في الجانب الغربي كانت مدعاة لهذا التعيين، أو ربما لأن الجانب الغربي هو الذي تقع فيه بيوت الأغنياء فهي بحاجة إلى حماية⁽¹³⁸⁾.

وذكر لنا ابن بشكوال في ترجمته لمحمد بن قاسم بن محمد الأموي (الجالطي) أنه تقلد أحكام الشرطة للخليفة هشام بن الحكم، وكان محموداً في عمله، وقتله البربر يوم دخولهم قرطبة عام 403هـ⁽¹³⁹⁾، وكذلك قتلوا صاحب الشرطة الآخر العالم عبد الله بن حسين (ابن الغريالي)⁽¹⁴⁰⁾.

كما وممن ولي الشرطة في عهد الفتنة وذكرهم ابن بشكوال دون أن نستطيع تحديد وقت عملهم في هذه الخطة: محمد بن يونس (توفي عام 418هـ)⁽¹⁴¹⁾، ومحمد بن

(133) خلاف، «صاحب الشرطة»، ص 72.

(134) ابن خير، الفهرسة، ص 326 - المقري، نفع، ج 2، ص 102.

(135) ابن حيان، المقتبس، ج 2، مقدمة المحقق، ص 44.

(136) ابن عماري، ج 3، ص 54 - 55.

(137) ابن بشكوال، الصلة ترجمة رقم 86.

(138) خلاف، «صاحب الشرطة»، ص 74 - مجلة أوراق، ص 77.

(139) الصلة - ترجمة، رقم 1060.

(140) ابن الآبار، التكملة، ترجمة رقم 1277.

(141) الصلة، ترجمة رقم 1109.

يجي (ابن الخفارية) توفي عام 411هـ⁽¹⁴²⁾. وأحمد بن الحسين⁽¹⁴³⁾، ومحمد بن محمد
ابن إبراهيم القبي⁽¹⁴⁴⁾.

وفي عصر الطوائف اتسمت خطة الشرطة بالاستقرار، واعتمد كل أمير من أمراء
الطوائف على صاحب شرطة، واختاروه من السيوفات الأندلسية المعروفة⁽¹⁴⁵⁾. ففي
مملكة غرناطة في عهد أسرة بني زيري شغل هذه الوظيفة بربر صنهاجة، وأيضاً اليهود.
وفي قرطبة عهد أبو الوليد بن جهور إلى الفقيه حسن بن محمد بن ذكوان (توفي عام
451هـ) أحكام الشرطة والسوق ثم رفع إلى قاضي الجماعة⁽¹⁴⁶⁾. وتولى أيضاً في هذا
العهد الفقيه عبد الرحمن بن مخلد أحكام الشرطة والسوق حتى وفاته عام 437هـ⁽¹⁴⁷⁾.
وتولاهما أيضاً في عهد الجهاورة مضافة إلى خطة السوق الوزير أبو بكر محمد بن الليث
ابن حريش، والذي استمر يمارس هذه الوظيفة في عهد الطوائف بعد سقوط إمارة
الجهورة، حيث نراه يمارس أعماله في عام 457هـ وعرضت عليه مجموعة قضايا في
مدينة قرطبة، وعندما تختلف عليه الأمور يشارر الفقهاء والقضاة وغيرهم لحل
الإشكال⁽¹⁴⁸⁾.

وفي مملكة بني عباد تولى أحكام الشرطة الفقيه محمد بن مكّي (توفي عام
474هـ) وجمعت له مع السوق والأحباس وأمانة الجامع⁽¹⁴⁹⁾.

وأصبحت الأندلس ولاية مرابطية، وتزودنا الروايات بأن عبد الرحمن بن محمد بن
أحمد بن مخلد تولى الأحكام بقرطبة مدة طويلة وتوفي سنة 515هـ⁽¹⁵⁰⁾. وإذا أخذنا
بنظر الاعتبار رسالة ابن عبدون (توفي عام 520هـ) في الحسبة، وهو من الذين خدموا
في بلاط علي بن يوسف، والتي تشير إلى منع طوائف الحشم والعبيد التابعين لولاة

(142) أيضاً ترجمة رقم 1102.

(143) أيضاً ترجمة رقم 127.

(144) أيضاً ترجمة رقم 1142.

(145) خلاف، «صاحب الشرطة»، ص 75.

(146) ابن بشكوال، الصلة، ترجمة رقم 312.

(147) أيضاً، ترجمة رقم 703.

(148) ينظر، خلاف، «صاحب الشرطة في الأندلس»، مجلة أوراق، ص 78 وما بعدها.

(149) أيضاً، ترجمة رقم 1210.

(150) ابن بشكوال، الصلة، ترجمة رقم 746.

الامر من التلثم - وهو شعار المرابطين - وأن لا يتلثم إلا صنهاجي أو لمتوني أو لمطي، فهذا يدل على مراقبة المرابطين لأحوال الرعية، وربما كلف بالامر صاحب الشرطة أو صاحب السوق⁽¹⁵¹⁾.

وكان منصب صاحب الشرطة من المناصب الإدارية المهمة في الدولة الموحدية، وتبدو أهميته خاصة عند اضطراب الأمور، وكان يشغل هذا المنصب رجال من ذوي المكانة الرفيعة في الدولة ومن أكابر الوزراء.

ويبدو لنا من الرسالة التي وجهها عبد المؤمن بن علي عام 543هـ إلى الأعيان والمشيخة في الأندلس، والتي تنحصر في خمسة أمور هي:

وجوب التزام الدقة في تطبيق الأحكام الشرعية، وجوب الكف عن أخذ أية مغارم أو مكوس لا تبيحها الشريعة، ولا يجوز الحكم في مواد الحدود بالإعدام أو تنفيذ قبل الرجوع إلى الخليفة، ويجب تحريم الخمر ومطاردتها في سائر أنحاء الدولة، ويجب حماية أموال الدولة وعدم التصرف بها بدون حق⁽¹⁵²⁾، يتبين لنا من هذا كله الإشارة إلى بعض اختصاصات صاحب الشرطة والمدينة والسوق وتحديدها، على الرغم من عدم ورود اسمهم. وقد سار خلفاء الموحيدين على هذا النهج فيما بعد كما فعل الخليفة يوسف بإصدار رسالة مشابهة في عام 561هـ موجهة إلى أخيه والي قرطبة⁽¹⁵³⁾.

وفي مملكة غرناطة، أعطيت صلاحيات واسعة للقاضي. وكان يعاونه في تصريف القضايا الثانوية قاض مساعد يعرف بصاحب الأحكام، ولعله هو صاحب الشرطة⁽¹⁵⁴⁾. ويعاونه أيضاً صاحب السوق المسؤول عن أمور السوق بصورة عامة، كما أنه مسؤول عن تطبيق فروض الدين، وملاحقة المنكرات⁽¹⁵⁵⁾. ومن أبرز رجال الحسبة والشرطة في مملكة غرناطة القاضي أبو بكر محمد بن فتح الأنصاري الإشبيلي (توفي عام 698هـ)⁽¹⁵⁶⁾. وكان صاحب الشرطة يعرف في مملكة غرناطة باسم متولي الشرطة، وصاحب المدينة وصاحب الليل. وكان يساعده حراس يجوبون الشوارع ويراقبون

(151) عنان، عصر المرابطين، ص 432 - 433.

(152) عنان، عصر المرابطين، ص 400 - 401.

(153) عنان، عصر الموحيدين، ص 619 - 620.

(154) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 5.

(155) فرحات، غرناطة، ص 101 - 102.

(156) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 125 - 126.

الطرق، وقد أطلق عليهم اسم الدرايين الذين كانوا يحملون السلاح وتصحبهم الكلاب⁽¹⁵⁷⁾.

✓ النظم العسكرية:

وندرس فيها الجيش والبحرية:

✓ 1 - الجيش:

عندما بدأ طارق بن زياد بتنفيذ خطة فتح الأندلس عام 91هـ / 710م أرسل حملة استطلاعية بقيادة أبي زرعة طريف بن مالك المعافري، وكانت هذه القوة الاستطلاعية تتألف من أربعمئة راجل ومئة فارس⁽¹⁵⁸⁾.

وفي رجب من عام 92هـ / 711م عبر القائد طارق بن زياد على رأس جيش من العرب والبربر قوامه سبعة آلاف رجل، ثم أنجدهم موسى بن نصير بخمسة آلاف مقاتل من العرب والبربر، وضمت الحملة أيضاً سبعمئة رجل من السودان⁽¹⁵⁹⁾.

وفي رمضان عام 93هـ / 712م عبر موسى بن نصير إلى الأندلس يرافقه جيش عربي قوامه ثمانية عشر ألف رجل، معظم هؤلاء من القبائل اليمانية، وبقية العشائر العربية الأخرى التي كانت موجودة في القيروان، وضمت الحملة أعداداً كبيرة من رجال قريش البارزين، إضافة إلى الإداريين ورجال الدين⁽¹⁶⁰⁾. ومعنى هذا أن الجيش الإسلامي الذي قام بعملية فتح الأندلس يتألف من العرب والبربر وقليل من السودانيين.

فتحت جنوب وسط الأندلس خلال الأعوام 92 - 94هـ / 771 - 713م، ودارت معارك عنيفة كمعركة وادي البرباط والمعارك الجانبية التي تم بها فتح قرطبة أو إشبيلية وغيرها من مدن الجنوب والوسط⁽¹⁶¹⁾، أما الشمال الإسباني فتم فتحه في فترة لا تتجاوز ثمانية أشهر من عام 95هـ وإذا استعرضنا النصوص المتوفرة لدينا فيما يخص سير

(157) فرحات، غرناطة، ص 90.

(158) المقرئ، نفح، ج 1، ص 254.

(159) ينظر، مجهول، أخبار مجموعة، ص 7 - ابن الأثير، الكامل، ج 4، ص 561 - 563.

(160) ذنون، الفتح، ص 162.

(161) ينظر، مجهول، أخبار مجموعة، ص 15 - ابن عذاري، ج 2، ص 13 - المقرئ، نفح، ج 1،

ص 277.

الجيش في الشمال الإسباني يتبين لنا أن معظمه قد فتح صلحاً، وأن معاقلة الحصينة فتحت أبوابها للمسلمين دون مقاومة، ما عدا بعض المدن الواقعة على البحر قاومت الفتح، وارتضوا دفع الجزية وعاشوا بسلام في ظل الحكم العربي، عكس ما رأيناه في جنوبي الأندلس حيث بذل الفاتحون طاقات كبيرة في فتح مدنه، حيث بقي موسى بن نصير أكثر من عام يفتح أو يعيد فتح المدن في جنوبي الأندلس قبل أن يلتقي مع قاتله طارق بن زياد قرب طليطلة⁽¹⁶²⁾.

كما أن أراضي الشمال الإسباني والتي حصدت بالأراضي الواقعة شمالي نهر الوادي الكبير⁽¹⁶³⁾، فقد فتحت صلحاً ورضي أهلها بدفع الجزية والعيش بسلام في ظل حكم العرب كما يئنا، أما الأراضي الجنوبية فتعتبر أرض عنوة، أي فتحت بالحرب، فوزعت على المحاربين وأعطيت لهم سجلات بتمليكها⁽¹⁶⁴⁾. أما فيما يخص سكن المسلمين في أراضي الشمال الإسباني، لوض الصلح، فقد أشار المفري بقوله: «وكان العرب والبربر كلما مر قوم منهم بموضع استحسنوه حطوا به ونزلوه قاطنين»⁽¹⁶⁵⁾، ويعني هذا أنهم استقروا خاصة في المناطق التي تعد غير مأهولة بالسكان، وزاولوا فيها الزراعة، ويبدو أنهم كانوا يؤدون العشر إلى الدولة⁽¹⁶⁶⁾.

ومنذ بداية عصر الولاة 95 - 138هـ تدخل الجيش في أمر إدارة الأندلس، عندما قام قادة الجند بقتل والي الأندلس عبد العزيز بن موسى عام 97هـ، وولوا مكانه أيوب ابن حبيب اللخمي⁽¹⁶⁷⁾. الذي لم ينعم بالولاية طويلاً، فاستبدل بالحر بن عبد الرحمن النعماني (97 - 100هـ) الذي وصل إلى قرطبة ومعه أربعمئة رجل، وأول عمل قام به إصلاح الجيش ومطابقة المعتنقين من الجند واتباع معهم سياسة شديدة الوطء⁽¹⁶⁸⁾. ويبدو أن عملية اصطحاب الأتباع كلما يأتي والي إلى الأندلس، مع اهتمامه في إصلاح شؤون الجيش أصبحت خطة ثابتة خلال عصر الولاة، لأن بقاء المسلمين في الأندلس

(162) السمرائي، لشتر الأعلى، ص 19.

(163) مؤنس، فجر الأندلس، ص 625.

(164) ينظر، نص الرسالة الشريفة، ص 207 - 208 - الغساني، رحلة الوزير، ص 113.

(165) فتح، ج 1، ص 276.

(166) مؤنس، فجر الأندلس، ص 621.

(167) ابن عثري، البيان، ج 2، ص 24.

(168) عثمان، دولة الإسلام، ج 1، ص 73.

